

الفصل التاسع: تقييم الأثر البيئي

مقدمة

يعد تقييم الأثر البيئي من الأدوات الإستراتيجية التي يركز عليها جهاز شئون البيئة كما يعتبر من الأنشطة الوقائية الرئيسية التي يقوم بها الجهاز حيث يتم تطبيقها لتقييم آثار المبادرات أو المشروعات أو الأنشطة التنموية بهدف تحديد الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية وكذلك تعظيم الآثار الإيجابية ، وتتلخص مسؤولية جهاز شئون البيئة فى الآتى:

١- وضع المبادئ والمعايير لإجراء دراسات التقييم البيئي ومراجعتها وإيداء الرأي بشأنها في ضوء الأسس والاشتراطات التي نص عليها قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية.

٢- إصدار الأدلة الإرشادية اللازمة لتقييم التأثير البيئي وتحديد الإجراءات الخاصة بذلك بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة.

وتتم عملية مراجعة الدراسات المقدمة بواسطة فريق مؤهل من الباحثين وفي بعض المشروعات ذات الطبيعة الخاصة وفى حالة وجود احتمالات كبيرة لإحداث تأثيرات هامة على البيئة المحيطة يتم الاستعانة بخبرات عدد من الاستشاريين المسجلين بالجهاز.

إنجازات وزارة الدولة لشئون البيئة

أولاً: مراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي

١- جداول تقييم الأثر البيئي

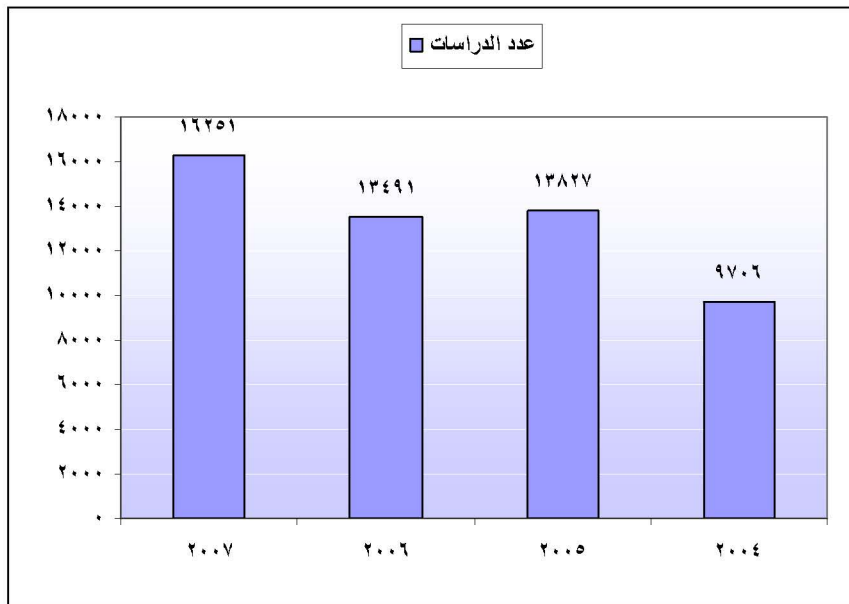
جدول رقم (٩-١) إحصائيات دراسات تقييم الأثر البيئي من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٧

التي تم دراستها بالإدارة المركزية لتقييم الأثر البيئي بالجهاز لنموذج (ب - ج)

الموقف	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
موافقة	٥٧١٦	٤٨٨٣	٣٢٥٦	٢٨٠١
لا يخضع	٧٨	٧٢	٢٨	١٩
مخالف وتنبه بالالتزام البيئي	٩٥	١٤١	٥٦	١٠٩
أخرى (تحت الدراسة - مؤقتة)				٤٣٦
استكمال بيانات	٢٢٣	٢٥٨	٣٠١	٥٠٤
رفض	١٠٨	١٦٥	٥١٥	٦١٧
الإجمالي	٦٢٢٠	٥٥١٩	٤١٥٦	٤٤٨٦

جدول رقم (٩-٢) إحصائيات دراسات تقييم الأثر البيئي من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٧ التي تم دراستها بالفروع الإقليمية للجهاز نموذج (أ)

السنة	الفاخرة	الإسكندرية	طنطا	المنصورة	السويس	أسيوط	أسوان	البحر الأحمر	إجمالي
٢٠٠٤	٧٨١	٥٨٥	١٠٦٣	٧٤٤	٣٠٥	---	---	---	٣٤٧٨
٢٠٠٥	١٥٢٢	١٠٤٦	٢٥٢٥	١٧٣٥	٢١١	١١٥٨	١١١	---	٨٣٠٨
٢٠٠٦	٢٧٨٩	١٠٩٨	٢٧٦٠	١٩٧٩	١٥٢	٤٣٦	١٢٠	---	٩٣٣٤
٢٠٠٧	١٧٨٣	١٤٧١	٣٣٥٦	٣٨٠٩	٢٣١	٧٩٥	٢٥٩	٦١	١١٧٦٥
إجمالي عدد النماذج (أ)	٦٨٧٥	٤٢٠٠	٩٧٠٤	٨٢٦٧	٨٩٩	٢٣٨٩	٤٩٠	٦١	٣٢٨٨٥



شكل رقم (٩-١) إجمالي المشروعات الواردة للإدارة المركزية لتقييم التأثير البيئي والفروع الإقليمية خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٧

٢- جلسات الاستماع التي تم عقدها في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧:

- محطات توليد الكهرباء الجديدة بالتبين والكريمات وشمال القاهرة .
- مشروعات مصنع الأسمدة بإدفو .
- مصنع سبائك المغنسيوم بميناء السخنة.
- مشروع مصنع الأسمدة الفوسفاتية بأسوان.
- مشروع مصنع الأمونيا المسالة ومصنع الميثانول بدمياط.
- مشروع منجمي ذهب بمحافظة البحر الأحمر .

- مشروع مصنع البولى بروبيلين ببورسعيد.
- توسعات محطة كهرباء غرب القاهرة ومحطة كهرباء العطف بالبحيرة.
- مشروع خط الغاز ببور فؤاد.
- مشروع مصنع سكر النوران بالشرقية.
- مشروع مصنع النحاس بالعين السخنة.

٣- المشروعات الكبرى التى تمت الموافقة عليها فى الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧:

- محطة كهرباء التبين بقدرة ٦٥٠ ميغاوات.
- مصنع الأسمدة النيتروجينية لشركة موبكو بالمنطقة الحرة بميناء دمياط .
- مصنع الأسمدة الفوسفاتية للشركة الهندية المصرية للأسمدة بإدفو.
- عدد ٢ مصنع للأسمت بالمنطقة ٣/٣١ المخصصة للصناعات الملوثة بمحافظة بنى سويف.
- مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية (شق قناة جديدة لري المناطق الصحراوية المستصلحة بالطريق الصحراوي القاهرة - الإسكندرية).
- مشروع نقل المسابك من داخل الكتلة السكنية بمدينة الإسكندرية.
- مشروع شركة المملكة للتنمية الزراعية لاستصلاح ١٠٠ ألف فدان بتوشكى.
- مشروع مدفن المخلفات الصلبة لمحافظة الغربية بصحراء مدينة السادات.
- مشروع شركة جابكو لاستخلاص الزيت والغاز من المخزون الأرضي بخليج السويس.
- توسعات محطات الكهرباء بالنوبارية وطلخا.
- مصنع الشركة المصرية الهندية للأسمدة الفوسفاتية بأسوان.
- مشروع منجم واستخلاص الذهب لشركة حمش.
- مشروع إنشاء منطقة للحرفيين بمحافظة الجيزة.
- مشروع المتحف المصرى الكبير.
- مصنع أجريوم لإنتاج الأسمدة الأزوتية بدمياط .
- مصنع إنتاج الميثانول بميناء دمياط .
- توسعات محطة توليد الكهرباء بالكريمات .
- مشروع شركة إيماك لاستخلاص الأملاح بالفيوم .
- مصنع الحديد الإسفنجى (بشاى) بالسادات.
- مشروع نقل الأنشطة الملوثة وزرائب الخنازير بمحافظة القاهرة إلى خارج المناطق السكنية.

٤- المشروعات التي تم رفضها عليها في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧:

- مصنع للأسمدة النيتروجينية كان مزماً لإقامته بمنطقة الزيتية بالسويس.
- مصنع للأسمدة النيتروجينية كان مزماً لإقامته بجوار المصنعين القائمين حالياً بطلخا بالدقهلية.
- مصنع لإنتاج مساحيق الفلزات كان مقاماً بمنطقة الخدمات المركزية بمدينة مايو.
- مدفن للمخلفات الصلبة لشركة مصر للألمنيوم لمخالفته لاشتراطات المسافة المحددة بالقانون.
- مصنع للأمويا المسالة بدمياط نظراً لرفض الأجهزة الشعبية والتنفيذية بالمحافظة للمشروع ولاستخدامه معدات متقدمة.
- فندق سياحي بالغردقة لمخالفة الموقع لاشتراطات الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ.
- منتجع سياحي على بحيرة قارون لتضمنه أعمال ردم وإقامة مصدات أمواج بالبحيرة.

ثانياً: تطوير نظام العمل بالإدارة المركزية لتقييم التأثير البيئي

١- الحصول على شهادة المواصفة القياسية الدولية ISO 9001/2000 المطابقة في ٢٠٠٦/٦/٣٠ من جهة التأهيل الدولية BVQI، وهذا التطوير يهدف إلى سرعة ودقة الإنجاز وإزالة أي معوقات تعرقل عمل الإدارة وتم تجديدها بنجاح للعام الثاني.

٢- توافق نظام تقييم التأثير البيئي المصري مع نظام البنك الدولي:

في إطار ملاحقة التغيرات العالمية لنظم تقييم التأثير البيئي قامت وزارة الدولة لشئون البيئة بالتعاون مع البنك الدولي بمراجعة نظام تقييم التأثير البيئي في مصر واعتماد تطبيق النظام المصري لتقييم التأثير البيئي على المشروعات الممولة من البنك الدولي التي ستنفذ في مصر وبذلك تكون مصر من أوائل الدول في الشرق الأوسط التي يعتمد البنك الدولي نظام تقييم التأثير البيئي لها.

٣- تدعيم لا مركزية الإدارة البيئية:

وفي إطار سياسة وزارة الدولة لشئون البيئة للحفاظ على البيئة ودفع عجلة التنمية وتسهيل الإجراءات على السادة المستثمرين فقد تم إجراء مراجعة شاملة لقوائم التصنيف البيئي ونماذج التصنيف البيئي (أ،ب،ج) وتطويرها وإعطاء دور لإدارات شئون البيئة بالمحافظات للموافقة البيئية على بعض المشروعات ذات التأثير البيئي المحدود طبقاً للاشتراطات التي يضعها الجهاز بما يحقق الحفاظ على البيئة وسهولة الإجراءات وذلك بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية وتم عرض التطوير على مجلس إدارة الجهاز وتم الموافقة عليه.